

برنامج مقياس النظم السياسية المقارنة

المحور الأول: مفهوم النظام السياسي

1. معنى النظام السياسي
2. خصائص النظام السياسي
3. مستويات تحليل النظام السياسي

المحور الثاني: بيئة النظام السياسي

1. المقدرات الجغرافية و السكانية
2. الهيكل الاقتصادي والاجتماعي
3. الميراث التاريخي والثقافي
4. الثقافة السياسية

المحور الثالث: الدراسة المقارنة للنظم السياسية

1. مفهوم المقارنة
2. مستويات المقارنة
3. إشكالات البحث المقارن في النظم السياسية

المحور الرابع: نظريات السياسة المقارنة

1. الاقتراعات التقليدية في السياسة المقارنة.
2. نظرية النخبة .
3. الثورة السلوكية في حقل السياسة المقارنة.
4. الأطر النظرية للسياسة المقارنة في ما بعد السلوكية.

المحور الأول: مفهوم النظام السياسي

لا يختص مفهوم النظام بظاهرة معينة ، وإنما يشمل مختلف الظواهر الطبيعية والاجتماعية لأنه دلالة على مجموعة العناصر المكونة للظاهرة و العلاقات التبادلية فيما بينها.

والأصل أن مفهوم النظام ظهر في مجال العلوم الطبيعية، ثم انتشر استخدامه في مختلف فروع المعرفة ومنها علم السياسة؛ للتعبير عن تلك الظواهر التي تكون في مجموعها نظاما هو في الحقيقة جزء من مجموع النظام الاجتماعي ، لكنه تفرع عنه لغرض البحث و التحليل.

أولا- معنى النظام السياسي:

استخدم النظام السياسي بداية كمرادف لنظم الحكم لدى المدرسة الدستورية؛ التي فهمت النظام السياسي على أنه المؤسسات السياسية وبالذات المؤسسات الحكومية (التنفيذية، التشريعية، القضائية)، لتأتي المدرسة السلوكية وتؤثر على مفهوم النظام السياسي وتعطيه أبعادا جديدة حيث أصبح يشير إلى شبكة التفاعلات والعلاقات والأدوار التي ترتبط بظاهرة السلطة سواء من حيث منطلقها (الجانب الإيديولوجي)، أو القائمين على ممارستها (النخبة)، أو الإطار المنظم لها (الجوانب المؤسسية).

وينظر للنظام السياسي كنوع من الأنظمة الاجتماعية التي تتمثل في شكل مؤسسي وقانوني يسمى الدولة، ومع ذلك يجب التركيز والتأكيد على مجموعة من الملاحظات في دراستنا للنظام السياسي:

- إن النظام السياسي يختلف عن مفهوم الدولة لأن الأول لا يعدو أن يكون مفهوما تحليليا يستخدم لفهم ظاهرة معينة ولا يعرف له وجود مادي في الواقع، بيد أن الدولة تعد هي الوحدة القانونية المستقلة ذات السيادة التي تملك صلاحية الإرغام المادي المشروع وأدواته على الصعيد الداخلي، كما تملك الشخصية القانونية التي تكسيها أهلية أن تكون مخاطبة بأحكام القانون الدولي العام على الصعيد الخارجي.
- إن مفهوم النظام السياسي يعتمد وجوده على نمط مستمر من التفاعلات والعلاقات الإنسانية، بينما يتطلب وجود الدولة عناصر أخرى كالإقليم والشعب والسيادة هكذا يمكن تعيين حدود للدول لكن لا يمكن أن نضع حدودا لنظمها السياسية.
- يترتب على الأول والثاني أنه لا بد أن يتضمن النظام السياسي درجة عالية من الاعتماد المتبادل بين وحداته بحيث أن التغيير الذي يطرأ على أي منها يؤثر في باقي الوحدات الأخرى إن سلبا وإن إيجابا.
- يفترض في النظام السياسي العمل على حفظ ذاته من خلال مؤسسات يبنها، وقواعد يقررها وممارسات يلتزم بها، وعلاقات يدخل فيها ووظائف يؤديها .
- إن تميز النظام السياسي بكونه مجموعة من التفاعلات والعلاقات الارتباطية التي تختلف عن غيرها من التفاعلات والعلاقات، لا يعني أن النظام السياسي يوجد في فراغ إنما يحي في بيئة

داخلية يؤثر فيها ويتأثر بها. فالواقع الاجتماعي لا يعرف الفصل القاطع بين النظام السياسي والنظامين الاقتصادي والثقافي.

تعريف النظام السياسي :

من التعريفات

- اعتبر (موريس دوفرجه) النظام السياسي: "حكم وتنسيق"، أو "مجموعة القضايا الخاصة بالقرارات والتي تتعلق بالمجتمع كليا".

- ذهب (ماكس فيبر) في تعريفه بأنه: "النظام الذي يضمن تنفيذ الأوامر في المنطقة المعينة الحدود وبصورة مستمرة بواسطة السلطة الفعلية عن طريق هيئة إدارية دائمة.

- عرفه (غابرييل ألموند): "نظام التفاعلات الموجودة في كافة المجتمعات المستقلة التي تضطلع بوظيفتي التكامل و التكيف داخليا و خارجيا عن طريق استخدام الإكراه المادي المشروع أ التهديد باستخدامه".

- أما (دفيد إستون) فاعتبره: "مجموعة من التفاعلات و الأدوار التي تتعلق بالتوزيع السلطوي للقيم".

ومهما اختلفت التعاريف التقليدية (وخاصة منها تعريف المدرسة الدستورية) للنظام السياسي، فإنها تمحورت كلها تقريبا حول نظام الحكم (الحكومة)، حيث كان القصد بالمفهوم التقليدي للنظام السياسي: أشكال الحكومات التي تباشر السلطة في المجتمعات الإنسانية من خلال التركيز على المعاني الدستورية والقانونية لنظام الحكم.

إلا أن هذا المفهوم تراجع بعد الحرب العالمية الثانية وازدياد عدد الدول، وتوجيه علماء السياسة السلوكيين انتقادات عنيفة لحصر التعريف في إطار الجانب الشكلي والقانوني، وتفضيلهم بذلك استخدام مصطلح political system بدلا عن political regime .

وبالتالي يرجع التطور في مفهوم النظام السياسي إلى اتساع دائرة نشاط السلطة وتركيز التعاريف الحديثة على أهم العناصر المكونة له والمتمثلة في: التنظيمات السياسية، القواعد السياسية، العلاقات السياسية والوعي السياسي، والتي يؤثر كل منها في الآخر ويعتمد عليه، كما أن تفاعل هذه العناصر هو الذي يجعل منها نظاما كونها أنظمة فرعية من النظام السياسي الكلي.

ثانيا- خصائص النظام السياسي :

لكل نظام سياسي خصائص يتسم بها وتتحدد وفقا للمحيط البيئي الذي يتفاعل داخله ووفقا للأسس العامة التي تقام عليها مؤسساته، ووفقا للدور الذي يلعبه الفرد داخل النظام السياسي ومدى إسهامه في عملية صنع القرار، وتشمل هذه الخصائص:

- الشكل: لكل نظام سياسي شكل أو إطار هيكلية أو بناء محدد، والشكل عموماً يعني هيكل أو بناء النظام السياسي، ويرتبط شكل النظام السياسي بالمؤسسات الموجودة داخل الدولة وطبيعة عمل كل منها.

كما قد يتحدد شكل النظام من خلال الدستور الذي يحدد إطاره وطبيعة عمله.

والشكل خاصية يتسم بها أي نظام بغض النظر عن بساطة أو تعقيد تركيبه ، وسواء كان تقليدياً أو متقدماً.

- البنية: والتي يقصد بها الطريقة التي تتجمع بها أجزاء الكل، ونظام العلاقات بين أجزاء الكل.

- تختلف عن مفهوم الشكل (البناء) الذي يعني وجود مؤسسات، كونها ترتبط بطبيعة العلاقة التي تربط عمل تلك المؤسسات في نسق واحد.

- والبنية السياسية هي النسق الذي يتحقق فيه انسجام الوحدات الجزئية للنظام السياسي مع الكل.

- لا تقتصر أهمية البنية في النظام السياسي على مجرد ربط الأجزاء بل أيضاً مدى الانسجام بينها، وتجاوزها العلاقات القانونية إلى علاقات القدرة الواقعية أو العلاقات السلطوية الفعلية القائمة بين جميع وحدات النظام (منهج التحليل البنوي الذي يعتبر أن علم السياسة كله هو علم العلاقات بين الأبنية السلطوية وعليه النظام السياسي كله هو البنية السياسية الكبرى المؤلفة من بنيات أصغر).

- تعقيد التركيب: كل نظام سياسي معقد في تركيبه وذلك بسبب عاملين أساسيين:

- كون النظام السياسي نظام فرعي متشابه مع نظم فرعية أخرى ومتفاعل معها في نظام كلي هو النظام الاجتماعي بالمعنى العام.

- كون النظام السياسي نفسه يتفرع إلى عدة نظم فرعية ويهدف إلى تحقيق عدة أهداف ويؤدي عدة وظائف.

- كذلك أنه يتكون من عدة وحدات جزئية "المؤسسات" والتي تتميز بدورها بدرجات متفاوتة من التعقيد.

- الوظيفة: تنحصر وظيفة النظام السياسي بصورة عامة في عملية تحقيق أهداف المجتمع والحد من تناقضاته: الوظيفة مرتبطة بالهدف (الأهداف): خدمة المجتمع بشكل عام، الحفاظ على وحدة واستمرارية النظام،...

- التخصص: يرتبط بوجود المؤسسات التي تلعب الأدوار الوظيفية المختلفة داخل النظام السياسي وبالتالي بالأهداف الموكلة إلى المؤسسات وأسلوب تقديمها سواء على المستوى العام للمؤسسة أو أفرع المؤسسة الواحدة.

ثالثا- مستويات تحليل النظام السياسي: يتم تحليل النظام السياسي على أساس المستويات التالية:

1. المستوى القاعدي لدراسة النظام السياسي: (بيئة النظام)

النظام السياسي لا يعيش في فراغ، إنما في بيئة اجتماعية محددة تقدم له (فرصا) وموارد جديدة يضعها في خدمة سياساته وأهدافه أحيانا، وتحد من حرية حركته بما تفرضه عليه من قيود وضوابط أحيانا أخرى ويتضمن هذا السياق المجتمعي: المقدرات الجغرافية، المقدرات السكانية، الموارد الاقتصادية، الميراث التاريخي والثقافي، الثقافة السياسية، ...

2. مستوى حركية النظام السياسي:

طبيعة التأثيرات المتبادلة بين النظام السياسي وبين الأفراد داخل المجتمع، وبين النظام السياسي والنظم الاجتماعية الأخرى داخل البناء الاجتماعي وبين النظام السياسي وغيره من النظم السياسية داخل الأبنية الاجتماعية الأخرى، أي مدى تأثر النظام السياسي بالأنظمة الاجتماعية الأخرى وقدرته على التأثير عليها، وهنا يكون الحديث عن:

- الإيديولوجيا الحاكمة.
- الأحزاب السياسية (التنظيم الحزبي الرسمي، التركيبة الاجتماعية للأحزاب السياسية، الإطار الوظيفي والتنظيمي للأحزاب،...).
- جماعات المصالح التي لها دور في صناعة القرار (النقابات، اللوبيات...)، والنسق الذي تنشط في إطاره هذه الجماعات (ديمقراطي، تسلطي، شمولي).
- الاتصال السياسي (العملية الاتصالية، طريقة الاتصال، أدوات الاتصال الجماهيري بيد من؟ لصالح من؟ حرية حركية المجتمع؟ ...)

3. مستوى صنع القرار في النظام السياسي

ينظر للنظام السياسي كنظام للسلوك السياسي، باعتباره مجموعة من أنشطة صنع القرار من خلال رجال السياسة (النخب) القائمين بشكل مباشر أو غير مباشر بعملية صنع القرار، كون العملية السياسية لا تخرج عن نطاق التفاعل بين مجموعة المتغيرات في حدود المعطيات المجتمعية والدستورية التي تنتهي باتخاذ القرار السياسي.

ويتمحور هذا المستوى من التحليل حول:

- البناء القانوني والدستوري للمؤسسات السياسية (الحكومية)، أي الضوابط والحدود القانونية التي تحكم عمل النظام السياسي، القوى القائمة على وضع الدستور، تطبيقه، تعديله، إلغائه،... كون الدساتير تؤكد سيطرة القوة السياسية وتكفل عنصر الشرعية لهذه القوة (التركيز على أهمية الحياد السياسي للدساتير).

- العلاقة بين المؤسسات السياسية (التشريعية، التنفيذية، القضائية) ومدى احترامها لمبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية السلطة القضائية.
- الأجهزة الإدارية والحكومية: البيروقراطية الحكومية وتنظيم الإدارة الحكومية وتسييرها، صنع القرار؟ كيف؟ الأطراف المشاركة.
- دراسة السياسات العامة: أي القرارات والنشاطات الحكومية في إدارة الأمور السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، ومحاولة تغيير الأوضاع على المستوى الداخلي والخارجي.